البرلمان العربي يطالب بوقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

عباس يحذر من تداعيات إضراب الأسرى

أهالي الأسرى في وقفة احتجاجية

عواصم – «وكالات»: طالب الدكتور مشعل بن فهم السلمي، رئيس البرلمان العربي، بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون «الاحتلال» الإسرائيلي خاصة النساء والأطفال ووقف الانتهاكات العنصرية التي تنتهجها سلطات الاحتلال ضدهم.

وشدد رئيس البرلمان العربي، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يوافق 17 أبريل من كل عام باعتباره يوماً وطنيا للوفاء للأسرى الفلسطينيين وتضحياتهم ونصرة لقضيتهم، على «ضرورة وقف سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية التي تنتهك حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية».

وطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بإلزام السلطات الإسرائيلية بتطبيق كافة الاتفاقيات الدولية على الأسرى الفلسطينيين، وملاحقة وفرض عقوبات على من ينتهك حقوقهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وأكد رئيس البرلمان العربي على ضرورة إخضاع كافة السجون والمعتقلات الإسرائيلية للرقابة الدولية للوقوف على فداحة الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال.

وبدأت مئات الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل اليوم إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وفق ما أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية.

وبحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فإن إسرائيل تعتقل حالياً 6500 فلسطيني منهم 57 امرأة و300 طفل و500 قيد الاعتقال الإداري.

من جانبه حذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الإثنين من تداعيات بدء مئات الأسرى لدى إسرائيل إضراباً مفتوحاً عن الطعام للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية.

ودعا عباس، في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، إلى سرعة التدخل لإنقاذ حياة الأسرى في ظل شروعهم بإضراب مفتوح عن الطعام احتجاجا على ظروفهم الإنسانية في سجون إسرائيل.

وحذر عباس من «تفاقم الأوضاع في ظل تعنت الحكومة الإسرائيلية ورفضها الاستجابة للمطالب الإنسانية العادلة للأسرى، وفقا لما نصت عليه الاتفاقات والمواثيق الدولية ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة».

وأكد على «استمرار الجهود لضمان الإفراج عن الأسرى الأبطال ووقف معاناتهم، باعتبارها القضية المركزية الحاضرة بشكل دائم للشعب الفلسطيني وقيادته».

وبدأ مئات الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وفق ما أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال رئيس الهيئة عيسى قراقع، في بيان صحافي إن أكثر من 1300 أسير يشاركون في الإضراب وإن العدد مرشح للزيادة خلال الأيام المقبلة، وذكر أن إضراب الأسرى يأتي ضد «سياسة الإهمال الطبي، وانتهاكات مصلحة السجون الإسرائيلية بحقهم والاعتقال الإداري والمحاكم الجائرة ومنع الزيارات».

من جهة أخرى كشفت لجنة أهالي الأسرى المقدسيين، أن 481 أسيراً من مدينة القدس، داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من بينهم 17 أسيرة مقدسية، منهن 7 متزوجات، و2 قاصرات، موزعات على سجني «الشارون» و«الدامون».

وأوضحت اللجنة في تقرير، صدر أمس الإثنين، أن من بين هؤلاء الأسرى 74 طفلاً مقدسياً، منهم 67 في سجن «مجدو»، وأسير واحد في سجن «أوفيك»، و6 أسرى داخل مؤسسات للأحداث، علما أن الطفلين المقدسيين أحمد مناصرة، وحذيفة طه يحتلان أعلى حكم لدى الأطفال، ومحكومان بالسجن مدة 12 عاما.

وجاء في التقرير، أن 42 أسيراً مقدسيا محكومون بالسجن مدى الحياة، 14 أسيرا مضى على اعتقالهم 20 عاما فأكثر، و63 أسيرا أمضى كل منهم أكثر من عشر سنوات، وأقل من 20 عاما، و10 أسرى هم قيد الاعتقال الإداري لفترات متفاوتة، و7 أسرى تم اعادة اعتقالهم، وهم من محرري صفقة «شاليط»، وقد أعيدت لهم الأحكام السابقة.

حماس تعلن مقتل أحد عناصرها بانهيار نفق في غزة

ونائبين من المجلس التشريعي.

وأشار إلى أن أهالي أسرى القدس نفذوا 45 زيارة للسجون على حسابهم الخاص منذ يوليو 2016، وأكبر أسير مقدسي سناً الشيخ المبعد محمد أبو طير (66 عاما)، أمضى 34 عاما في عدة اعتقالات، وأقدم أسير مقدسي هو سمير أبو نعمة، أمضى 31 عاما ومحكوم بالسجن مدى الحياة.

في حين حُكم بالحبس على عدد غير محصور من العزل بشكل دقيق من الأسرى المقدسيين.

من جانبه أعلن الجناح العسكري لحركة حماس «كتائب القسام»، اليوم الإثنين، عن وفاة أحد نشطائه داخل نفق أرضي في مدينة غزة.

وقال بيان مقتضب صادر عن الكتائب، إن «القتيل (20 عاما) من سكان حي التفاح شرق مدينة غزة قضى إثر انهيار نفق للمقاومة».

ولم تورد الكتائب المزيد من التفاصيل، علما أن هذا ثالث قتيل تعلن عن وفاته جراء حوادث انهيار أنفاق منذ مطلع العام الحالي.

وسبق أن أعلنت كتائب القسام عن مقتل 29 من عناصرها العام الماضي، جراء حوادث انهيار أنفاق أرضية نقبتها في مناطق مختلفة من قطاع غزة وخلال التدريب.

وعادة ما تطلق الفصائل الفلسطينية المسلحة عبارة «مهمة جهادية» على ظروف مقتل نشطاء يتبعون لها أثناء حادث عمل، أو خطأ أثناء التدريبات المسلحة.

المعارضة تتهم السلطات بتزوير «نتائج الاستفتاء على نطاق واسع»

نائب رئيس وزراء تركيا: لا خطط لإجراء انتخابات مبكرة بعد الاستفتاء

نائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك

أنقرة – «وكالات»: قال نائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك، في مقابلة أمس الإثنين إن الرئيس رجب طيب أردوغان أوضح تماما أنه ليست هناك خطط لحل البرلمان أو الدعوة لانتخابات مبكرة قبل التصويت المقرر في 2019.

وبعد يوم من تصويت الأتراك بالتأييد بهامش بسيط لتعديلات دستورية ستمنح أردوغان سلطات جديدة واسعة قال شيمشك إن «العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ستكون في مجالات المصالح المشتركة»، مضيفا أن بعض الضوضاء الدائرة بين أنقرة وأوروبا ستتلاشى بعد الانتخابات التي ستجرى في أوروبا.

وأعلن أردوغان الفوز في الاستفتاء الذي أجري أمس الأحد بعد أن أظهرت نتائج غير رسمية أن الناخبين أيدوا التعديلات بنسبة 51.5 في المئة من الأصوات وهي تعديلات تستبدل النظام البرلماني برئاسة تنفيذية وتلغي منصب رئيس الوزراء، وقال حزب المعارضة الرئيسي إن التصويت شابته مخالفات وإنه سيطعن على النتيجة.

ووردت بعض التكهنات عن أن أردوغان قد يدعو لانتخابات مبكرة حتى يتسنى لصلاحياته الجديدة أن تصبح سارية على الفور لكن شيمشك نفى ذلك، وقال في العاصمة أنقرة «أمس أوضح الرئيس تماما أن الانتخابات ستجرى في نوفمبر 2019، الأمر واضح تماما لدينا عمل لنقوم به».

وقال محللون إن «الحكومة تحتاج الآن للتركيز على موائمة القوانين والنظام القانوني مع الرئاسة التنفيذية الجديدة وهو تعديل قد يستغرق بقية العام».

اتهمت المعارضة التركية الرئيس رجب طيب أردوغان، بالإعداد من فترة طويلة تسبيا لتزوير على أوسع نطاق لنتائج الاستفتاء بعد التأكد من فوز الرفض الشعبي لتوسيع صلاحيات الرئيس التركي، وفق ما نقلت تقارير إعلامية دولية الإثنين.

وفي تقرير لها من إسطنبول، حول رفض المعارضة لنتائج الاستفتاء واتهام السلطات صراحة بالتزوير على نطاق واسع، قالت صحيفة لوجورنال دو ديمانش الفرنسية، إن اتهامات المعارضة التي تتزامن مع اتهام منظمات دولية لمراقبة الاستفتاء، السلطات التركية بالإخلال بشروط تنظيم تصويت عادل، تسلط الضوء على أزمة جديدة ستتولد عن التشكيك المتنامي في نزاهة التصويت.

إصابة 12 شخصاً بحروق من مادة كيماوية في ملهى ليلي بلندن

عناصر من الشرطة البريطانية

لندن – «وكالات»: أصيب صباح أمس الإثنين، 12 شخصا على الأقل بحروق، ناتجة عن مادة كيماوية ضارة، في ملهى ليلي بشرق لندن، بحسب ما ذكرته وكالة «بريس أسوسيشن».

وقال متحدث باسم شرطة سكوتلاند يارد البريطانية، إنه «ليس هناك بين الضحايا أي مصابين حالتهم مهددة بالموت».

ومن جهة أخرى، ذكرت خدمة الاسعاف في لندن أنها تلقت استدعاء في حوالي الساعة 0110 صباحاً (0010 بتوقيت غرينتش)، حيث قامت بنقل 10 أشخاص إلى المستشفى.

وقالت الشرطة إن «هناك شخصين آخرين تعرضا لاصابات مماثلة، توجها إلى المستشفى لتلقي العلاج»، وفقاً لما ذكرته وكالة «بريس أسوسيشن».

وتم إجلاء نحو 400 من مرتادي الملهى الليلي من المكان، بعد أن ترك نحو 200 المكان من تلقاء نفسهم، بحسب وكالة «بريس أسوسيشن».

وأشارت شرطة سكوتلاند يارد إلى عدم إلقاء القبض على أي شخص حتى الآن.

مقتل جنرال في الجيش ومدنيين على يد «طالبان» في أفغانستان

عناصر من حركة «طالبان»

كابول – «وكالات»: قال مسؤولون في أفغانستان أمس الإثنين إن «جنرالا في الجيش و4 مدنيين قتلوا على يد طالبان في شمال وشمال شرقي البلاد في حادثين منفصلين».

وأفاد متحدث باسم الجيش بأن الجنرال عطاء الله عطية قد قتل في كمين للمسلحين في قندوز في وقت مبكر أمس، مضيفاً أن ضابطاً آخر قد أصيب في الحادث.

وأوضح المتحدث أن عطية كان في طريقه من تخار إلى بغلان عندما تعرضت مركبته للهجوم من جانب مسلحين في منطقة تشارتوت بإقليم قندوز.

وقال قائد شرطة إقليم ساري بول، خليل الله داستيار إنه «في هجوم منفصل، أطلق مسلحو طالبان النار على 3 نساء وطفل في منطقة سياد بالإقليم»، مضيفا أن سبب الهجوم غير واضح، ونفت طالبان التورط في الحادث.

وفي أوائل يناير الماضي، قتل 4 من رجال الشرطة في كمين لطالبان في إقليم بادخشان شمال شرقي البلاد.

رئيس الوزراء الباكستاني التقى مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض

شريف: ماكماستر أكد أن الإدارة الجديدة ملتزمة بالعمل مع باكستان من أجل السلام في أفغانستان

مستشار لترامب في زيارة إلى باكستان

إسلام أباد – «وكالات»: التقى مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض الجنرال هربرت ريموند ماكماستر أمس الإثنين رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، في زيارة غير معلن عنها مسبقاً هي الأولى لممثل عن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجديدة.

وكان ماكماستر زار الأحد كابول حيث أكد تشدد الموقف الأمريكي حيال باكستان التي يعتبرها البعض حليفة غير موثوقة جداً للولايات المتحدة، وقام بزيارته بعد 4 أيام على إلقاء الولايات المتحدة أقوى قنبلة غير نووية على مواقع لتنظيم داعش في شرق أفغانستان ما أدى إلى مقتل أكثر من 90 جهادياً.

واستهدفت «أم القنابل» شبكة كهوف وأنفاق للتنظيم المتطرف في منطقة نائية في ولاية ننغرهار بشرق أفغانستان، وأعلنت السفارة الأمريكية في إسلام أباد في بيان أن «الجنرال ماكماستر أثنى على تطور باكستان الديموقراطي والاقتصادي وشدد على ضرورة التصدي للإرهاب بمختلف أشكاله».

ومن جهته، أفاد شريف في بيان أن «الجنرال ماكماستر أكد لرئيس الوزراء أن الإدارة الجديدة ملتزمة بالعمل مع باكستان من أجل التوصل إلى السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة».

وتنشر الولايات المتحدة قوات في أفغانستان منذ إطاحة نظام طالبان عام 2001، وتعد القوات الأمريكية التي تتولى قيادة عملية الحلف الأطلسي، 8400 عنصر حالياً، وهي مدعومة من 5 آلاف جندي من دول حليفة، والهدف من العملية دعم الحكومة الأفغانية في وقت تبدو الجهود لإجراء مفاوضات سلام بين كابول ومتمردي طالبان متعثرة.

ولم يشأ ماكماستر أن يوضح في مقابلة مع شبكة «تولو» الأفغانية إن كانت الولايات المتحدة تعتزم تعزيز وجودها العسكري، لكنه وجه انتقادات إلى باكستان، الحليف الذي تتهمه الولايات المتحدة منذ زمن بدعم عناصر طالبان الأفغان وإيواء زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي قتلته وحدة خاصة أمريكية في باكستان عام 2011.

وقال «كنا على مدى سنوات عديدة نأمل أن يدرك القادة الباكستانيون أن من صالحهم مكافحة هذه المجموعة بأقل انتقائية من الماضي، وأن أفضل طريقة للدفاع عن مصالحهم في أفغانستان وفي أماكن أخرى هي الدبلوماسية، وليس تحريك مجموعات عنيفة بصورة غير مباشرة».

وبحسب الحكومة الباكستانية، فإن ماكماستر يقوم بزيارته برفقة ليزا كورتيس الخبيرة المحافظة المؤيدة لاعتماد نهج حازم حيال باكستان، وتفيد وسائل إعلام أمريكية أنها مطروحة لتولي رئاسة قسم جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي.

محكمة العدل الدولية تصدر الأربعاء قرارها حول إجراءات عاجلة ضد روسيا

محكمة العدل الدولية

تصدر محكمة العدل الدولية الأربعاء قرارها بشأن الإجراءات العاجلة التي تطالب كييف بفرضها على روسيا التي تتهمها أوكرانيا بتقديم دعم مالي وبشري ومسلح للمتمردين في شرق البلاد الذي تمزقه مواجهات منذ ثلاثة أعوام.

وأكدت أوكرانيا في جلسة الشهر الماضي أنها لا تسعى من خلال هذه الخطوة لدى محكمة العدل الدولية سوى إلى «إجراء استقرار ونهدئة في وضع لا يمكن التكهن بتطوراته وخطورته».

ودخل شرق أوكرانيا قبل أيام عامه الرابع من المواجهات بين المتمردين الموالين لروسيا وكييف، وأسفر النزاع عن سقوط حوالي عشرة آلاف قتيل منذ اندلاعه في إبريل 2014 بعد شهر على ضم موسكو شبه جزيرة القرم.

وتريد كييف أيضاً أن يتوقف «كل تمييز» حيال الأقليات في شبه جزيرة القرم.

فأوكرانيا تعتبر أن روسيا تنتهك المعاهدة الدولية حول إزالة كل أشكال التمييز العنصري عبر إساءة معاملة تتار القرم من خلال قمع التعبير السياسي والثقافي عن هويتهم.

ولجأت كييف في منتصف يناير إلى محكمة العدل الدولية بعدما أمضت سنوات على حد قولها، في الاحتجاج على «دعم الإرهاب» من قبل موسكو المتهمة بتمويل المتمردين الانفصاليين الذي يقاتلون القوات الحكومية الأوكرانية.

وتريد حكومة كييف أن تؤكد محكمة العدل الدولية أن «الاتحاد الروسي يتحمل مسؤولية دولية» عن «أعمال إرهاب ارتكبها مؤيدوه في أوكرانيا».